# بـــاب المفعول معـــه

أشار الناظم إلى كون المفعول معه من المنصوبات بيت واحد وهو قوله:

**كذاك بعد الواو مفعول معه كسرت والنيل شخصا ذا سعة**

أي كذلك ينصب المفعول معه – وهو الإسم الذي يأتي بعد الواو، كما في المثالين الآتيين:

سرت والنيل، وسرت وشخصا ذا سعة.

ومثل الناظم بالمثالين، مشيراً بهما إلى ما يمتنع فيه العطف ويتعين فيه كون ما بعد الواو مفعولاً معه، لعدم وجود المشاركة بين ما قبل الواو وما بعدها، كما في المثال الأول: سرت والنيل أو ما يجوز فيه العطف) ويترجح كونه مفعولاً معه، لعدم وجود الفاصل، بين المعطوف عليه وهو ضمير الرفع المتصل والمعطوف، كما في المثال الثاني:

سرت وشخصا ذا سعة (السعة: الغنى).

وفي هذا المبحث ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى: تعريف المفعول معه**

**المفعول معه**: إسم، فضلة، يقع بعد واو قصد بها التنصيص على المعية، مسبوقة بفعل أو ما فيه حروف الفعل ومعناه.

في هذا التعريف خمسة قيود:

**القيد الأول: كون المفعول معه اسماً.**

خرج به الفعل الواقع بعد واو المعية، كما في قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، بنصب: تشرب، فإن معناه لا تأكل السمك مع شرب اللبن، كما مضى.

كما تخرج الجملة الحالية الواقعة بعد الواو، مثل: وصل خالد والشمس طالعة، فإن المعنى: وصل خالد مع طلوع الشمس ولكن ما وقع بعد الواو جملة، وليس اسماً.

**القيد الثاني: كون المفعول معه فضله**

خرج به الإسم العمدة، مثل: اشترك أبو بكر وعمر، إذ لا يستغنى في هذا المثال عن عمر الواقع بعد الواو، لأن الإشتراك لا يكون إلا بين اثنين ... فلا يصح إسناد الفعل (إشتراك) إلى أبي بكر وحده.

**القيد الثالث: كون الواو هي المفيدة للمعية**

خرج به ما أفاد المعية، بغيرها، مثل: سافر الطالب مع الأستاذ.

**القيد الرابع: كون الواو تفيد التنصيص على المعية**

خرج به ما فقد فيه ذلك نحو: كل رجل وأسرته، فلا يجو نصب أسرته على أنه مفعول معه لعدم وجود فعل أو ما في معناه قبل الواو، وكذا يمتنع قولك: هذا لك وأباك، لأن اسم الإشارة – وإن كان فيه معنى الفعل إذ هو في معنى: أشير – ليس فيه حروفه.

مثال ما اجتمعت فيه القيود الخمسة في المفعول معه، قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١].

ومثله قول الناظم: (سرت والنيل) فإنه يتعين أن تكون الواو للمعية، لأن السير لا يسند إلى النيل، فلا يقال: سار النيل، وإنما يقال: جرى النيل، ولا يصح أن تكون عاطفة، إلا إذا قدر بعد الواو فعل مناسب فيقال: سرت مسرعا وجرى النيل.

**المسألة الثانية: العامل في المفعول معه**

والناصب للمفعول معه هو ما سبق الواو من فعل أو شبهه، كما في الأمثلة السابقة.

وليس الناصب له الواو كما رأى بعض علماء النحو. وقد عقد ابن مالك هذه المسألة في الخلاصة بقوله:

**بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق**

فناصب: (شركاء) في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]. هو: أجمعوا، وناصب (النيل) في قول الناظم: (سرت والنيل) هو: سرت. وهكذا بقية الأمثلة.

**المسألة الثالثة: حالات الإسم الواقع بعد الواو**

الإسم الواقع بعد الواو له أربع حالات:

**الحالة الأولى: يتعين فيها كونه مفعولاً معه، ويمتنع عطفه**

ومن أمثلته: انتصر الجيش وطلوع الشمس.

وإنما امتنع عطف طلوع على الجيش في هذا المثال، لما في العطف من فساد المعنى، إذ لا يصح إسناد الانتصار إلى طلوع الشمس، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، ولو عطفت لصار المعنى: وانتصر طلوع الشمس.

**الحالة الثانية: رجحان كونه مفعولاً معه، مع جواز عطفه.** مثاله، قول الشاعر:

**فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال**

**الحالة الثالثة: يتعين فيها كونه معطوفاً ويمتنع كونه مفعولاً معه.** ومن أمثلته: كل رجل وعمله.

وإنما تعين كونه معطوفاً وامتنع إعرابه مفعولاً معه، لعدم تقدم فعل أو شبهه على الواو.

ويتعين العطف في مثل: اشترك أبو عبيدة وخالد، لأن خالداً عمدة وليس فضلة، كما مضى.

ويتعين العطف كذلك في مثل: جاء الجندي والقائد بعده لانتفاء المعية.

**الحالة الرابعة: رجحان كونه معطوفاً، مع جواز إعرابه مفعولاً معه**

وهذا هو الغالب، وأمثلته كثيرة، منها: ذهب راشد وخليل، وجاء حسن وحسين .... ويصح أن تقول: ذهب راشد وخليلاً، وجاء حسن وحسيناً. وإنما ترجح العطف لأنه الأصل، ولم يوجد ما يضعفه لفظاً ولا معنى.

وقد عقد ابن مالك هذه المسألة في البيتين الآتيين:

**والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق ... والنصب مختار لدى ضعف النسق**

**والنصب إن لم يجز العطف يجب ... أو اعتقد إضمار عامل نصب**

# بـــاب خبر كـــان وأخواتها

سبق أن نواسخ المبتدأ والخبر ثلاثة أقسام:

**قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو (كان) وأخواتها:**

وقد سبق الكلام عليهما في مبحث كان وأخواتها من باب المرفوعات من الأسماء.

وقسم ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو (إن) وأخواتها ومثلها: لا النافية للجنس.

وقد ذكر الناظم – في باب المرفوعات من الأسماء – أن من مرفوعات الأسماء خبر إن ولا النافية للجنس، وأشرنا هنالك إلى أنا سنتكلم على هذا القسم في باب المنصوبات من الأسماء، وهذا أوان الوفاء بالوعد. وقسم ينصب المبتدأ والخبر معاً، وهو (ظن) وأخواتها. وسيأتي الكلام عليه في المبحث الثالث عشر.

# باب خبر إن وأخواتها

**وفي هذا المبحث ست مسائل:**

**المسألة الأولى: الحروف التي تنصب الإسم وترفع الخبر**

**الحروف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر ستة، وهي: (إن بكسر الهمزة، وأن بفتحها، وليت، ولكن، ولعل، وكأن).**

وقد أشار الناظم إليها - هنا - بقوله: (واسم لنحو أن) أي وكذلك ينصب الإسم ما هو مثل: إن، وقال في باب المرفوعات من الأسماء: (وما لنحو إن كلاً من خبر). أي ويرفع الخبر، ما هو مثل إن من الحروف العاملة عملها. هذا كل ما ذكره الناظم في هذا المبحث، وهو مع شدة اختصاره مفرق في بابين.

**المسألة الثانية: جواز تقديم خبر (إن) وأخواتها على الإسم**

الأصل أن يتقدم اسم إن على خبرها، كما يتقدم المبتدأ على الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾ [الزمر: ٣٠].

**ولا يجوز تقديمه على الإسم إلا في حالتين:**

**الحالة الأولى: أن يكون الخبر جاراً ومجروراً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾** [المائدة: ٢٢].

**الحالة الثانية: أن يكون ظرفاً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً﴾** [المزمل: ١٢].

وإلى هاتين الحالتين أشار ابن مالك في الخلاصة بقوله:

**وراع ذا الترتيب إلا في الذي ... كليت فيها أو هنا غير البذي**

وقال الحريري في ملحة الإعراب:

**ولا تقدم خبر الحروف ... إلا مع المجرور والظروف**

**كقولهم إن لزيد مالاً ... وإن عند عامر جمالاً**

**المسألة الثالثة: حالات همزة: (إن) من حيث الفتح والكسر،**

لهمزة: (إن) ثلاث حالات:

**الحالة الأولى: يتعين فيها الفتح.**

وضابط هذه الحالة: أن يسد المصدر وجوباً مسدها ومسد معموليها.

ويكون ذلك في مواضع:

**الموضع الأول: أن تحل محل الفاعل.** كقوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: ٥١] أي إنزالنا.

الموضع الثاني: أن تحل محل نائب الفاعل. كقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ...﴾ [الجن: ١]. أي استماع نفر..

**الموضع الثالث: أن تحل محل المفعول به.** كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ [الأنعام: ٨١]. أي شرككم.

كقول تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩]. أي رؤيتك.

**الموضع الرابع: أن تكون مجرورة بحرف جر.** كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦٢].

أو بإضافة كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

وقد شمل هذه المواضع كلها، قول ابن مالك في الخلاصة:

**وهمز إن افتتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر**

**الحالة الثانية: يتعين فيها الكسر**

وضابط هذه الحالة: عدم صحة سد المصدر مسدها ومسد معموليها. ويكون في مواضع:

**الموضع الأول: أن تقع في ابتداء الجملة.** لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨٠].

الموضع الثاني: أن تقع في ابتداء جملة محكية بالقول. كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣].

الموضع الثالث: أن تقع في أول جملة صلة الموصول. كقوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦].

الموضع الرابع: أن تقع في جملة جواب القسم وتقع في خبرها اللام. كقوله تعالى: ﴿يسٓ ① وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ② إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ١-٣].

الموضع الخامس: أن تقع في أول جملة الحال. كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥].

الموضع السادس: أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق الفعل عنها باللام. كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١].

وقد ذكر ابن مالك في الخلاصة هذه المواضع في الأبيات الآتية:

فاكسر في الابتداء وفي بدء صلة ... وحيث إن ليمين مكمله
أو حكيت بالقول أو حلت محل ... حال كزرته وإني ذو أمل
وكسروا من بعد فعل علقا ... باللام كاعلم إنه لذو تقى

**الحالة الثالثة: يجوز فيها الوجهان.**

وضابط هذه الحالةأن يكون محلها صالحاً لأن يقدر بالجملة والمفرد ويكون ذلك في مواضع:

الموضع الأول: أن تقع بعد: (إذا) الفجائية.

ومنه قول الشاعر:

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا ... إذا أنه عبد القفا واللهازم

روى بكسر همزة إنه وفتحها.

وتقول: نظرت إذا إن العدم مهزوم.

**الموضع الثاني: أن تقع في جملة جواب القسم بشرط خلو خبرها من اللام.**

مثل: والله إن الشيطان عدو، بكسر همزة (إن) وفتحها. ومن شواهد ذلك قول رؤية بن العجاج:

**لتقعدن مقعد القصي ... مني ذي القاذورة المقلى**

**أو تحلفي بربك العلي ... أني أبو ذيا لك الصبى**

فإن دخلت لام الابتداء علي خبر إن، تعين كسرها فتقول والله إن الشيطان لعدو، بكسرها فقط، كما مضى.

**الموضع الثالث: أن تقع بعد فاء الجزاء.** كقوله تعالى: ﴿**مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [الانعام: ٥٤].

**الموضع الرابع: أن تقع (إن) بعد مبتدأ معناه قول، وخبر إن معناه قول والقول واحد.** كقول ابن مالك: خير القول أني أحمد (الله).

وقد أشار ابن مالك في الخلاصة إلى هذه المواضع، بقوله:

**بعد إذ فجاءة أو قسم ... لا لام بعده بوجهين نمى**

**مع تلوفا الجزا وذا يطرد ... في نحو خير القول إني أحمد**

**المسألة الرابعة: دخول لام الابتداء على خبر إن.** تختص (إن) المكسورة بجواز دخول لام الابتداء على خبرها بشرطين:

**الشرط الأول: أن يكون خبر (إن) مثبتاً غير منفي.**

فيقال: إن الطالب لناجح. ولا يقال: إن الطالب لما هو ناجح.

**الشرط الثاني: أن لا يكون خبرها فعلاً ماضياً متصرفاً.**

بل إما أن يكون اسماً كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ**﴾ [إبراهيم: ٣٩].

أو فعلاً جامداً نحو: إن عثمان لنعم الرجل. أو فعلا مضارعاً متصرفاً كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى﴾ [العلق: ٦].

فلا يقال: إن المسافر لقدم.

وإلى هذه المسألة أشار ابن مالك في الخلاصة، بقوله:

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ... لام ابتداء نحو إني لوزر

ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ... ولا من الأفعال ماكر ضيا

وقد يليها مع قد كان ذا ... لقد سما على العدا مستحوذا

**المسألة الخامسة: تخفيف إن المكسورة والمفتوحة وكأن وعملهما.**

إذا خففت (إن) المكسورة الهمزة أهملت - غالباً - ويجب أن تتبعها لام الابتداء لئلا تلتبس بـ (إن) النافية.

كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

على قراءة تخفيف: (ما) في: (لما) وتقول: إن محمد لرسول الله. ويجوز - في حال إهمالها - حذف اللام إذا أمن اللبس، كما في قول الطرماح:

ونحن أباة الضيم من آل مالك ... وإن مالك كانت كرام المعادن

ويجوز - على قلة - إعمالها، ولا تلزمها اللام لأن إعمالها ينفي التباسها بـ (إن) النافية، فتقول: إن محمداً رسول الله. ولا يلي (إن) هذه - غالباً - من الأفعال إلا فعل ناسخ كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣].

ويقل أن يليها فعل غير ناسخ، كما في قول عاتكة بنت زيد:

شلت يمينك إن قتلت لمسلماً ... حلت عليك عقوبة المتعمد

وقد عقد ابن مالك هذه المسألة في الخلاصة، فقال:

وخففت إن فقل العمل ... وتلزم اللام إذا ما تهمل

وربما استغنى عنها إن بدا ... ما ناطق أراده معتمدا
والفعل إن لم يك ناسخاً فلا ... تلفيه غالباً بإن ذي موصلا

أما إذا خففت (أن) المفتوحة الهمزة فإنها تبقى على ما كان لها من عمل.

ويجب أن يكون إسمها ضمير شأن محذوف، ويكون خبرها جملة إسمية، كقوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠].

أو جملة فعلية مبدوءة بفعل جامد، كقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩].

أو بفعل متصرف متضمن لدعاء، كقوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩].

على قراءة تخفيف: (أن) وغضب فعل.

فإن كانت الجملة فعلية فعلها متصرف غير متضمن للدعاء وجب أن يفصل بين أن والفعل بنفي، كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١].

على قراءة رفع نون تكون.

أو قد، كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣].

أو لو، كقوله تعالى: ﴿أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم﴾ [الأعراف: ١٠٠].

أو السين، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠].

وقد عقد ابن مالك مسألة تخفيف أن وما يتعلق به في الخلاصة بقوله:

وإن تخفف أن فاسمها استكن ... والخبر اجعل جملة من بعد أن
وإن يكن فعلا ولم يكن دعا ... ولم يكن تصريفه ممتنعاً
فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو ... تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

وإذا خففت (كأن) بقي عملها وجوباً - على الأصل - ويكون اسمها محذوفاً غالباً.

كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤].

ويجوز ذكر اسمها - على قلة - كما في قول الأرقم اليشكري:

**ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو على وارق السلم**

ولا يشترط أن يكون اسم كأن المخففة ضمير الشأن، بل يجوز أن يكون ظاهراً، ولا يشترط أن يكون خبرها جملة، بل يجوز أن يكون مفرداً، خلافاً لـ (أن) المخففة فيهما.

وإلى هذا أشار ابن مالك في الخلاصة بقوله:

**وخففت كأن أيضا فنوى منصوبها وثابتاً أيضاً روى**

**المسألة السادسة: إلغاء عمل إن وإخواتها؟**

يبطل عمل (إن) وأخواتها إذا اتصلت بها (ما) الزائدة:

كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦].

ومن شواهد كف (ما) لـ (لكن) من الشعر العربي قول امرئ القيس:

**ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي**

ويستثنى من وجوب الإهمال (ليت) فإنها يجوز فيها الإعمال والإهمال.

فتقول: ليتما المطر نازل بنصب المطر اسماً لها، ورفع نازل خبراً لها. ومن شواهد إعمالها وإهمالها قول النابغة:

**قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد**

وعقد ابن مالك هذه المسألة فقال:

**ووصل ما بذي الحروف مبطل إعمالها وقد يبقى العمل**

# باب: إسم (لا) النافية للجنس

وإليه أشار الناظم بعطفه على إسم (إن) وأخواتها في قوله: وإسم لنحو (أن) و(لا) ولم يصرح بكونها نافية للجنس، ولكن ذكره لإسمها في باب المنصوبات يعين إرادته لها، لأن (لا) التي ليست لنفي الجنس لا تنصب الإسم، بل ترفعه، ويدل على ذلك المثال الذي ذكره: (لا وزر) فالذي يغلب على الظن أنه أشار به إلى قوله تعالى: ﴿يَقُولُ الإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ ﴿١٠﴾ كَلاَّ لا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١٠،١١]. و(لا) في الآية نافية للجنس قطعاً، لأن الوزر المنفي هو الملجأ، (المفر) الذي يسأل عنه الإنسان عندما يشاهد أهوال القيامة ولا يخرج أي فرد من أفراد هذا المنفي منه.

وفي هذا المبحث أربع مسائل:

## المسألة الأولى: شروط عمل (لا) عمل (إن).

لا تعمل (لا) عمل (إن) إلا إذا توافرت فيها ثلاثة شروط:

**الشرط الأول: أن تكون نافية للجنس نصاً.**

كمثال الناظم السابق، وكقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]

وقوله تعالى: ﴿لا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠].

فإذا فقد هذا الشرط، لم تعمل (لا) عمل (إن) بل تكون عاملة عمل: (ليس).

**الشرط الثاني: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين**

كما في الأمثلة السابقة، وكقولك: لا شجاع قاعد. فإذا فقد هذا الشرط، لم تعمل (لا) عمل (إن) ووجب تكرارها، فتقول: لا عمر وقائم ولا خالد، وتكون لا مهملة وعمرو مبتدأ وقائم خبر المبتدأ، وخالد معطوف على عمرو أي ولا خالد قائم.

**الشرط الثالث: أن يتقدم اسمها ويتأخر خبرها كما في الأمثلة السابقة.**

فإذا فقد هذا الشرط، لم تعمل (لا) عمل (إن) ووجب تكرارها - أيضًا - كقوله تعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

**المسألة الثانية: حالات اسم (لا) وحكمه.**

لاسم لا ثلاث حالات:

**الحالة الأولى: أن يكون مفردًا.**

والمراد بالمفرد - هنا كما في باب النداء - ما لم يكن مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، فيدخل فيه جمع التكسير، والمثنى وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم.

وحكمه في هذه الحالة وجوب بنائه على ما ينصب به لو كان معربًا.

فالمفرد وجمع التكسير يبنيان على الفتح، لأنهما ينصبان في حال الإعراب بالفتحة.

مثال المفرد: لا كريم مذموم.

ومثال جمع التكسير: لا كرماء مذمومون.

والمثنى يبنى على الياء، لأنه ينصب بها في حال إعرابه، مثل: لا رجلين قائمين، وكذلك جمع المذكر السالم، مثل لا قاعدين عن الجهاد.

وجمع المؤنث السالم يبنى على الكسرة، لأنه ينصب بها في حال إعرابه، فنقول: لا فاسقات أمينات.

وإلى هذه الحالة أشار ابن مالك في الخلاصة، بقوله:

وركب المفرد فاتحًا كلا حول .....

**الحالة الثانية: أن يكون مضافًا أو شبيهاً بالمضاف.**

وحكمه في الحالتين النصب، ولا يكون مبنياً.

مثال المضاف: لا صاحب عدل مذموم، ولا صاحب ظلم محمود. فصاحب في المثالين إسم (لا) منصوب بالفتحة الظاهرة، ومحمود ومذموم خبران.

**والشبيه بالمضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه.**

وقد يكون ما اتصل به مرفوعاً به، مثل: لا حسنا فعله مذموم وقد يكون منصوبًا به، مثل: لا قائداً جيشاً جبان، وقد يكون مخفوضاً بخافض يتعلق به، مثل: لا أكرم من التقي عند الله.

وإلى عمل (لا) عمل (إن) ونصبها للمضاف والشبيه به، أشار ابن مالك في الخلاصة، فقال:

**عمل إن اجعل للا في نكرة ... مفردة جاءتك أو مكرره**

**فانصب بها مضافاً أو مضارعه ... وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه**

## المسألة الثالثة: حكم المعطوف على الإسم الواقع بعد (لا):

إذا عطف اسم على الإسم الواقع بعد (لا)، والمعطوف والمعطوف عليه نكرتان مفردتان، نحو: لا حول ولا قوة، فله حالتان:

**الحالة الأولى: أن تتكرر (لا).**

كالمثالين المذكورين.

وفي هذه الحالة يجوز في الإسم الأول الفتح إعمالاً لـ (لا) عمل (إن) ويجوز رفعه إعمالاً لـ (لا) عمل: ليس. فإذا فتح الإسم الأول: جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

**الوجه الأول**: بناؤه على الفتح، إعمالاً لـ (لا) الثانية عمل إن كـ (لا) الأولى. فتقول: لا حول ولا قوة.

الوجه الثاني نصبه وتنوينه: فنقول: لا حول ولا قوة على أنه معطوف على محل اسم (لا) الأولى، وتكون (لا) الثانية زائدة.

ومن أمثلته، قول الشاعر:

**لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع**

**الوجه الثالث. رفعه**: نحو: لا حول ولا قوة.

وفي إعرابه ثلاثة أوجه:

**الوجه الأول**: أن يكون معطوفاً على محل (لا) واسمها، لأنهما في محل رفع المبتدأ.

**الوجه الثاني**: أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل: ليس.

**الوجه الثالث**: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، و(لا) مهملة.

ومن شواهد هذه الثلاثة، قول الشاعر:

**هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي أن كان ذاك ولا أب**

وإذا رفع الإسم الأول، ففي رفعه وجهان:

**الوجه الأول**: أن تكون (لا) الأولى عاملة عمل (ليس) وما بعدها إسمها.

**الوجه الثاني**: أن تكون (لا) الأولى ملغاة لتكرارها، والإسم بعدها مبتدأ.

أما الإسم الثاني فيجوز فيه وجهان:

**الوجه الأول: الرفع**

وفي إعرابه ثلاثة احتمالات:

**الاحتمال الأول**: كونه معطوفاً على ما بعد، (لا) الأولى سواء كانت عاملة عمل (ليس) أو ملغاة وما بعدها مبتدأ، وإهمال (لا) الثانية.

**الاحتمال الثاني**: كون (لا) الثانية عاملة عمل (ليس) وما بعدها اسمها.

**الاحتمال الثالث**: اعتبار (لا) الثانية ملغاة، وما بعدها مبتدأ فتقول: لا حول ولا قوة ويكون العطف على الاحتمالين الأخيرين من عطف جملة على جملة.

**الوجه الثاني:**

بناؤه على الفتح بإعمال ( لا ) الثانية عمل: إن.

فتقول: لا حول ولا قوة. والخبر محذوف في الأمثلة المذكورة.

تقديره: لا حول ولا قوة لي ... .

**الحالة الثانية: أن لا تتكرر ( لا )، مع العطف.**

وفي هذه الحالة يجب فتح الإسم الأول – المعطوف عليه –، ويجوز في الثاني – المعطوف – وجهان:

**الوجه الأول:** الرفع على أنه معطوف على محل ( لا ) واسمها كما مضى، فتقول: لا رجل وامرأة.

**الوجه الثاني:** النصب عطفاً على محل اسم ( لا )، ويمتنع الفتح لعدم تكرر ( لا )، فتقول: لا رجل وامرأة، بالنصب. قد جمع ابن مالك في الخلاصة هذه الأوجه اجمالاً فقال:

**وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة والثاني اجعلا**
**مرفوعا أو منصوباً أو مركبا وإن رفعت أولا لا تنصبا**

## المسألة الرابعة: حذف خبر ( لا ):

يجوز حذف خبر ( لا ) كثيراً، إذا دل عليه دليل. كقوله تعالى: ﴿فَلا فَوْتَ﴾ [سبا: ١٥]. أي لهم، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا لا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي علينا.

فإذا جهل الخبر لزم ذكره، ومن أمثلته: لا أحد أغير من الله. فلو حذف الخبر، وهو: أغير لكان مجهولاً، إذ يحتمل أن يقال: لا أحد في الدار، ولا أحد قادم، ولا أحد مسافر، ولا أحد ... .

وإلى هذه المسألة أشار ابن مالك في الخلاصة:

**وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر**

# باب: مفعولا: ظن وأخواتها

أشار الناظم إلى هذا المبحث بهذا البيت:

ونصب مفعولي ظننت وجبا ونحوها كخلت زيداً ذاهباً

وهذان المفعولان، أصلهما المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويسمى مفعولاً أول، وتنصب الخبر، ويسمى مفعولاً ثانياً، وأشار بقوله: ونحوها، إلى أخوات ظن، ومثل لفعل واحد منها، وهو: خال، فـ( خلت ) فعل وفاعل، وزيداً مفعول أول، وذاهباً مفعول ثان.

وفي هذا المبحث ثلاث مسائل:

## المسألة الأولى: ظن وأخواتها واحد وعشرون فعلاً.

وهي: ( ١- رأى، ٢- علم، ٣- وجد، ٤- درى، ٥- تعلم، ٦- ألفي، ٧- ظن، ٨- خال، ٩- حسب، ١٠- زعم، ١١- عد، ١٢- حجا، ١٣- جعل، ١٤- هب، ١٥- صير، ١٦- جعل، ( جعل لها معنيان، كما سياتي ولذا كررت )، ١٧- وهب، ١٨- تخذ، ١٩- اتخذ، ٢٠- رد، ٢١- ترك ).

## المسألة الثانية: أقسام هذه الأفعال.

وتنقسم هذه الأفعال قسمين:

**القسم الأول: أفعال القلوب.**

وهي أربعة عشر فعلاً.

وهذه الأفعال من حيث معانيها أربعة أنواع:

**النوع الأول: ما يفيد اليقين.**

وهي الأفعال الأربعة الآتية:

١- وجد كقوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠].

٢- ألفي كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾ [الصافات: ٦٩].

٣- درى. كما في قول الشاعر:

**دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط فإن اغتباطا بالوفاء حميد**

٤- تعلم. (بصيغة الأمر) كقول زياد بن يار:

تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر.

**النوع الثاني: ما يفيد الرجحان.**

وهو الأفعال الخمسة الآتية:

١- جعل غير المفيدة للتصيير - كقوله تعالى:
﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾ [الزخرف: ١٩]. أي اعتقدوا.

٢- حجا. كما في قول الشاعر:

**قد كنت أحجوا أبا عمرو أخا ثقة حتى ألمت بنا يوماً ملمات**

يقول الشاعر: كنت أظن هذا الصديق محل ثقتي به في العسر واليسر، ولكن ظني ساء فيه، بعد أن نزلت بي الشدائد، فلم أجد منه نجدة.

٣- عد. كما في قول النعمان بن بشير:

**فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم**

٤- هب. كما في قول ابن همام السلولي:

**فقلت أجرني أبا مالك وإلا فهبني امرأ هالكاً**

٥- زعم. كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا﴾ [التغابن: ٧].

وقول أوس الحنفي:

زعمتني شيخاً ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيباً

**النوع الثالث: ما يفيد اليقين غالباً، ويرد للرجحان.**

وهما فعلان:

١- رأى. وقد اجتمع المعنيان في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧]. فقوله: (يرونه) معناه يظنونه، وقوله: (ونراه) أي نعلمه.

٢- علم. ومن أمثلة إفادتها اليقين، قول الشاعر:

علمتك الباذل المعروف فانبعثت إليك بي واجفات الشوق والأمل

ومن أمثلة إفادتها الرجحان قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠].

**النوع الرابع: ما يفيد الرجحان غالباً، ويرد لليقين.**

وهو الأفعال الثلاثة الآتية:

١- ظن ومن أمثلة ورودها للرجحان قول الشاعر:

ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا

فعردت فيمن كان عنها معردا

ومن أمثلة ورودها لليقين قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]

٢- حسب، ومن أمثلة ورودها للرجحان قول زفر بن الحارث:

حسبت التقى والجود خير تجارة

رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

٣- خال. ومن أمثلة ورودها بمعنى الرجحان قول الشاعر:

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد

ومن أمثلة ورودها بمعنى اليقين، قول النمر العكلي:

دعاني الغواني عمهن وخلتني لي رسم فلا أدعى به وهو أول

**القسم الثاني: أفعال التصيير (أو التحويل).**

وهي: سبعة:

١- صير: مثل: صيرت الطين خزفاً.

ومن شواهده قول رؤية بن العجاج:

ولعبت طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصف مأكول

٢- جعل. كقوله تعالى: ﴿قَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُوراً﴾ [الفرقان: ٢٣]

٣- اتخذ كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ [النساء: ١٥٢].

٤- تخذ على وزن: علم ومن شواهده قول أبي جندب الهذلي:

تخذت غراز إثرهم دليلاً وفروا في الحجاز ليعجزوني

٥- ترك. كقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩].

٦- رد. كقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً﴾ [البقرة: ١٠٩].

٧- وهب. كقولهم: وهبني الله فداك.

**المسألة الثالثة: المتصرف وغير المتصرف من هذه الأفعال:**

أفعال هذا الباب كلها متصرفة، ما عدا اثنين من أفعال القلوب، وهما: هب وتعلم، اللذان يأتيان على صيغة الأمر فقط، ولا يأتي منهما ماض ولا أمر، وواحد من أفعال التصيير وهو: وهب، الذي يأتي على صيغة الماضي فقط، ولا يأتي منه المضارع ولا الأمر.

وحكم ما تصرف من الماضي حكم الماضي في عمله.

فكما تقول: علمت الأمر جداً، تقول: أنت تعلم الأمر جداً، واعلم الأمر جداً، وأنا عالم الأمر جداً. وهكذا: يظن، وظن - أمر - وظان - إسم فاعل.

قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤].

**المسألة الرابعة: وجوب تعليق أفعال القلوب، وجواز إلغائها.**

أفعال القلوب المتصرفة تختص بالتعليق والإلغاء.

أما الفعلان الجامدان منها، وهما، (هب) و(تعلم) وجميع أفعال التصيير فلا يدخلها تعليق ولا إلغاء.

أولاً التعليق، ومواضعه:

والمراد بتعليقها: إبطال عملها في اللفظ لمانع، دون المحل.

ويجب التعليق في ستة مواضع:

**الموضع الأول: أن يقع بعد الفعل لام الابتداء.**

كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]

**الموضع الثاني: أن يقع بعد الفعل لام القسم.**

كقول لبيد العامري:

**ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها**

**الموضع الثالث: أن يقع بعد الفعل أحد حروف النفي الثلاثة الآتية:**

أ- ما. كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ [الانبياء: ٦٥].

ب- إن. كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢].

حـ- لا نحو ظننت لا الشجاع مهزوم ولا الجبان منتصر.

**الموضع الرابع: أن يقع بعد الفعل استفهام.**

وله صور ثلاث:

**الصورة الأولى: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام.**

مثاله، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]

**الصورة الثانية: أن يكون أحد المفعولين مضافاً إلى اسم استفهام.**

مثاله: علمت قائد أي الفريقين منتصر.

**الصورة الثالثة: أن يعترض حرف الاستفهام بين الفعل والجملة.**

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الانبياء: ١٠٩].

وسبب التعليق في الصور الثلاث أن الاستفهام له الصدارة في الكلام، لا يعمل فيه ما قبله.

ثانياً الإلغاء وأسبابه:

الإلغاء هو إبطال عمل أفعال القلوب المذكورة لفظاً ومحلاً.

وهو كما سبق جائز، وليس بواجب، بخلاف التعليق وبهذين الوجهين يفرق بين الإلغاء والتعليق.

وللإلغاء سببان:

**السبب الأول: أن يتأخر العامل عن المفعولين معا.**

مثاله: الشيخ قادم ظننت.

ومن شواهد ذلك، قول أبي أسيدة الدبيري:

**هما سيدانا يزعمان وإنما يسوداننا إن أيسرت غنماهما**

**السبب الثاني: توسط العامل بين المعمولين.**

مثاله: الطالب ظننت ناجح.

ومن شواهد ذلك، قول منازل المنقري:

**أبا لأراجيـز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور**

والخلاصة: أن لأفعال القلوب ثلاث حالات:

**الحالة الأولى**: إعمالها جميعاً، وهو الأصل.

**الحالة الثانية**: إبطال عمل المتصرف منها لفظاً لا محلاً، وهو التعليق.

**الحالة الثالثة**: إبطال عمل المتصرف منها لفظاً ومحلاً، وهو الإلغاء.

أما غير المتصرف منها وكذا أفعال التصيير كلها فلا يدخلها التعليق لا الإلغاء.

وقد جمع ابن مالك أفعال القلوب السابقة وأشار إلى أفعال التصيير، واختصاص أفعال القلوب المتصرفة بالإلغاء والتعليق .. فقال في الخلاصة:

**انصب بفعل القلب جزئي ابتدا أعني رأى خال علمت وجداً**
**ظن حسبت وزعمت مع عد حجا درى وجعل الذ كاعتقد**
**وهب تعلم والتي كصيرا أيضاً بها انصب مبتدأ وخبرا**
**وخص بالتعليق والإلغاء ما من قبل هب والأمر هب قد ألزما**
**كذا تعلم ولغير الماضي من سواهما اجعل كل ماله ركن**

وبهذا ينتهي شرح الباب الرابع عشر من الأسماء، وهو باب المنصوبات من الأسماء ويليه الشرح للباب الخامس عشر من الدرة، وهو باب إعمال إسم الفاعل.

## باب: إعمال إسم الفاعل

وما بوزن ضارب ومكرم يعمل مثل فعله والتزم
تنوينه معتمداً أو مع أل نحو المنيت رافع كف الأمل

هذا هو الباب الخامس عشر من أبواب الدرة، وهو:

باب إعمال إسم الفاعل.

وفيه ست مسائل:

### المسألة الأولى: تعريف إسم الفاعل.

إسم الفاعل هو: ما دل على الحدوث وفاعله.

فخرج بقيد - الحدوث - الصفات الدالة على الثبوت كالصفة المشبهة مثل: حسن وجميل وأفعل التفضيل كأحسن وأجمل.

وخرج بقيد ما دل على فاعله، إسم المفعول مثل: مضروب، فإنه لا يدل على الفاعل، وإنما يدل على المفعول، لأنه مأخوذ من الفعل المبني للمفعول ...

### المسألة الثانية: أنواع اسم الفاعل وشروط عمله.

إسم الفعل يعمل عمل فعله، فيرفع الفاعل وينصب المفعول، أو المفاعيل، وهو نوعان:

### النوع الأول لا يعمل عمل فعله إلا بشرطين:

**الشرط الأول: أن يكون دالاً على الحال أو الإستقبال.**

نحو: خالد قاهر عدوه الآن، وعثمان منفق ماله في سبيل الله غدا، فإذا كان دالاً على الماضي امتنع عمله، فلا يقال: أحمد هاجر المبتدع أمس.

وإليه أشار الناظم بقوله: وما بوزن ضارب ومكرم .... أي ما أشبه الفعل

المضارع لفظاً ومعنى، أما لفظاً فلاتفاقه مع الفعل المضارع في الحركات والسكنات، فضارب يوافق يضرب في حركاته وسكناته ومكرم يوافق يكرم كذلك، بخلاف الماضي، فإن كلمة ضارب لا توافق كلمة أكرم في حركاتها وسكناتها، وأما معنى فلدلالة كل - أي إسم الفاعل والفعل المضارع - على الحال أو الإستقبال.

كما يدل تمثيله بهذين المثالين إلى أنه لا فرق بين أن يكون إسم الفاعل من الثلاثي أو مما زاد عليه ...

**الشرط الثاني: أن يسبقه مسوغ يعتمد عليه.**

والمسوغات التي يجب اعتمادها على أحدها خمسة:

**المسوغ الأول: أن يكون خبر المبتدأ أو خبر الناسخ من نواسخ المبتدأ والخبر.**

مثال خبر المبتدأ: ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾ [الصف: ٨].

بتنوين (متم) ونصب (نور) على أنه مفعول به، وبترك تنوينه وجر (نور) على الإضافة.

ومثال خبر ناسخ المبتدأ والخبر، قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣]. على قراءة من نصب (أمره). وكقولك: إن الله قابل توبة التائبين.

**المسوغ الثاني: أن يسبقه نفي.**

مثاله: ليس الله مخلفاً وعده.

**المسوغ الثالث: أن يسبقه استفهام.**

مثاله: أمذاكر الطالب دروسه؟

**المسوغ الرابع: أن يكون صفة لمذكور أو محذوف.**

مثال الصفة لمذكور: رأيت رجلاً راكباً فرسًا.

ومثال الصفة لموصوف محذوف، قول الأعشى:

كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأو هي قرنه الوعل

المسوغ الخامس: أن يسبقه حرف النداء.

مثاله: يا ناصراً أولياءك انصرنا.

وإلى اشتراط اعتماد اسم الفاعل المجرد من (أل) علي أحد هذه المسوغات في عمله عمل الفعل أشار الناظم، بقوله: (والتزم تنوينه معتمداً).

أي أنه يشترط لعمل إسم الفاعل المجرد من (أل) أن يكون معتمداً على مسوغ من هذه المسوغات.

ومثل بمسوغ واحد من المسوغات التي يعتمد عليها إسم الفاعل الذي لم تصحبه (أل)، وهو كون إسم الفاعل خبراً للمبتدأ، فقال: المنيب رافع كف الأمل.

فالمنيب مبتدأ، ورافع خبره، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره: هو يعود إلى المنيب وكف مفعول به لرافع، وكف مضاف والأمل مضاف إليه. وقد توهم عبارة الناظم: (والتزم ... تنوينه معتمداً) أنه يشترط في اسم الفاعل المعتمد على مسوغ أنه ينون أي إن الشرط الذي يجب التزامه هو التنوين، وليس هذا الإيهام بمراد، بل المقصود أنه يشترط في عمل إسم الفاعل المنون اعتماده على أحد المسوغات المذكورة، فالشرط الذي يجب إلتزامه هو الإعتماد.

ولو قال: والتزم اعتماده ..... منونا .... لانتفى هذا الإيهام.

والناظم كعادته يشير إشارات مختصرة يصعب على الطالب فهمها بدون شرح وإيضاح.

وقد عقد ابن مالك شروط اسم الفاعل المجرد من (أل) في قوله:

كفعله إسم فاعل في العمل إن كان عن مضيه بمعزل

أو ولي استفهاما أو حرف ندا أو نفيا أو حاصفة أو مسندا

وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف

**النوع الثاني: ما يكون صلة لـ (أل).**

وهذا النوع يعمل عمل فعله مطلقاً، سواء كان دالاً على الماضي مثل: هذا المعطي المسكين درهما أمس، أو على الحاضر، نحو هذا الزاجر المعتدي الآن، أو على المستقبل نحو هذا المنصف المظلوم غداً.

وقد أشار الناظم - إلى عدم اشتراط دلالة اسم الفاعل على الحال أو الإستقبال، إذا كان مصحوباً بأل، وعدم اشتراط اعتماده على أحد المسوغات المشترطة فيما خلا من أل - أشار إلى ذلك بقوله: أو مع أل، فإنه اشترط في الخالي من أل الاعتماد، وأطلق عمله مع أل ولم يشترط الاعتماد.

وإليه أشار ابن مالك في الخلاصة، بقوله:

**وإن يكن صلة أل ففي المضى وغيره إعماله قد ارتضى**

**المسألة الثالثة: مثنى اسم الفاعل وجمعه يعملان عمل مفرده.**

مثنى إسم الفاعل وجمعه في شروطه وعمله كمفرده.

من شواهد عمل المثنى، قول عنترة بن شداد:

**ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر للحرب دائرة على بني ضمضم**

**الشاتمي عرض ولم أشتمهما والناذرين إذا لم القهما دمي**

ومن أمثلة جمع المذكر السالم، قوله تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً﴾ [الأحزاب: ٣٥]

ومن أمثلة جمع التكسير، قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧].

وقد عقد هذه المسألة ابن مالك، فقال:

**وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل**

**المسألة الرابعة: حكم إعراب مفعول إسم الفاعل.**

يجوز في مفعول اسم الفاعل الذي يليه أن يكون منصوباً به، ويجوز أن يكون مجروراً بإضافته إليه.

فتقول: العالم ناصح قومه، بتنوين ناصح ونصب قوم على أنه مفعول به لناصح وتقول: العالم ناصح قومه، بحذف تنوين ناصح وجر قوم بالإضافة.

ومن أمثلته في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣].

بتنوين بالغ ونصب أمر على أنه مفعول به – في قراءة – وبحذف تنوين بالغ وجر أمر بإضافة: بالغ إليه – في قراءة أخرى –.

ومثله قوله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ [الزمر: ٣٨] بتنوين كاشفات ونصب ضر، على أنه مفعول به، وبحذف التنوين وجر ضر على أنه مضاف إليه.

فإذا كان لاسم الفاعل أكثر من مفعول، جاز نصب الجميع فتقول: هذا معط الفقير ديناراً، بتنوين معط ونصب المفعولين بعده، وجاز إضافته إلى الذي يليه ونصب ما عداه، فتقول: هذا معطى الفقير ديناراً، بإضافة إسم الفاعل إلى مفعوله الأول، وهو الفقير، ونصب مفعوله الثاني، وهو: ديناراً.

وقد عقد ابن مالك هذه المسألة بقوله:

**وانصب بذي الإعمال تلوا واخفض وهو لنصب ما سواه مقتضى**

**المسألة الخامسة: حكم تابع ما أضيف له إسم الفاعل.**

إذا أضيف اسم الفاعل إلى معموله، جاز في التابع له الجر مراعاة للفظ.

فتقول: شكرت مكرم المجاهد والعالم بجر العالم عطفاً على لفظ المجاهد.

وجاز فيه النصب مراعاة للمحل.

فتقول: شكرت مكرم المجاهد والعالم، بنصب العالم عطفاً على محل المجاهد.

وإلى هذه المسألة أشار ابن مالك في الخلاصة بقوله:

واجررأوا نصب تابع الذي انخفض كمبتغى جاه ومالا من نهض

**المسألة السادسة: صيغ المبالغة المحولة عن اسم الفاعل تعمل عمله.**

يكثر تحويل اسم الفاعل من الثلاثي إلى ثلاث صيغ من صيغ المبالغة.

وهي: فعال، نحو رماء ونبال، وفعول، نحو: ضروب ومفعال، نحو صخار، ويقل على وزن: فعيل، نحو شبيه وفعل، نحو مزق.

فتأخذ تلك الصيغ المحولة عن اسم الفاعل حكمه في العمل.

ومن شواهد: فعال قول القلاخ:

أخا الحرب لباساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا

ومن شواهد فعول قول أبي طالب:

ضروب بنصل السهم سوق سمانها

إذا عدموا زاد فإنك عاقر

ومن شواهد ما جاء على: مفعال، قولهم: إنك لمنحار بوائكها ومن شواهد إعمال: فعيل، قول عبد الله بن قيس الرقيات:

فتاتان أما منهما فشبيهة هلالا وأخرى منهما تشبه البدرا

ومن شواهد ما جاء على وزن: فعل قول زيد الخير:

أتاني أنهم مزقون عرض

جحاش الكرملين لها فديد

وبهذا ينتهي شرح باب إعمال اسم الفاعل، وهو الباب الخامس عشر، ويليه باب إعمال المصدر، وهو الباب السادس عشر.

# باب إعمال المصدر

ومصدر كفعله قد عملا شاع مضافا وبتنوين كلا
عتبك شخصا ذا هوي بنافع ودم لنصح منك كل سامع

إعمال المصدر.

**وفيه خمس مسائل:**

ذكر الناظم في هذين البيتين، أن المصدر يعمل عمل فعله، أي يرفع الفاعل وينصب المفعول به، وإلى هذا أشار بقوله: ومصدر كفعله قد عملا.

ثم ذكر أن نوعين من أنواع المصدر يكثران في اللغة العربية، وهما، المضاف والمنون، وإليهما أشار بقوله: شاع مضافاً وبتنوين.

وفي تقديمه للنوع الأول – وهو المضاف – ما يوحي بأنه أكثر من المنون وهو كذلك.

ومثل للمضاف، بقوله: كلا عتبك شخصاً ذا هوى بنافع، أي كقولك.

ومثل للمنون بقوله: ودم لنصح منك كل سامع.

وفهم من قوله: شاع مضافاً وبتنوين، أن عمل ما عدا هذين النوعين قليل، وهو ما اقترن بأل. كما سيأتي الكلام على ذلك في المسألة الثالثة.

**المسألة الأولى: تعريف المصدر، والفرق بينه وبين اسمه.**

المصدر هو ما دل على الحديث، واشتمل على حروف فعله الأصلية والزائدة، متساوياً معه، كتغافل تغافلاً، أو زائداً عليه كأكرم إكراماً، فإن نقص المصدر عن حروف فعله عوض عما نقص، مثل وعد عدة، وأما إسم المصدر فهو ما نقص عن حروف فعله ولم يعوض عما نقص منه، مثل تكلم كلاماً وأجاب جواباً.

**المسألة الثانية: ما يشترط في عمل المصدر.**

يشترط في عمل المصدر عمل فعله، أن يصح إحلال الفعل محله مع ( أن ) أو مع ( ما ) المصدريتين.

وتقدر ( أن ) مع الفعل الماضي إذا أريد من المصدر دلالته على حدوث الحدث في الزمن الماضي، مثل: أعجبني إكرامك العلماء أمسو أي أن أكرمت...

كما تقدر مع الفعل المضارع إذا أريد من المصدر الدلالة على الحدث في الزمن المستقبل، مثل: يسرني إستقبالك الضيوف غداً، أي أن تستقبل...

وتقدر ( ما ) مع الفعل المضارع، إذا أريد بالمصدر الدلالة على الحدث في الزمن الحاضر، مثل: يجب تبيينك الحق الآن، أي ما تبينه..

**المسألة الثالثة: أنواع المصدر.**

**المصدر ثلاثة أنواع:**

**النوع الأول: المضاف، وعمل هذا النوع أكثر في لغة العرب.**

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]

**النوع الثاني: المنون، وعمله أقل مما قبله.**

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤].

**النوع الثالث: المحلى بـ (أل)، وعمله أقل من المنون.**

ومن شواهد عمله قول الشاعر:

**ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل**

وحكم إسم المصدر في العمل حكم المصدر.

ومن أمثلته، قول عمير القطامي:

أكـــفـــرا بعـــد رد الموت غنى وبعـــد عطائك المائة الرتاعـــا

وقد أشار ابن مالك إلى ما يشترط في إعمل المصدر إعمال فعله وإلى أنواعه، وكون إسم المصدر يعمل عمله، في هذين البيتين:

بفـعله المصـدر الحق في العـمل مـضـافـا أو مـجـردا أو مع أل
إن كـان فـعل مع أن أو مـا يحل مـحله ولاسم مـصـدر عـمل

## المسألة الرابعة: أحوال المصدر في حال إضافته.

المصدر قد يضاف إلى فاعله – وهو الأكثر – وقد يضاف إلى مفعوله، فإن أضيف إلى الفاعل نصب المفعول به وإن أضيف إلى المفعول به، رفع الفاعل.

مثال إضافته إلى فاعله نصبه مفعوله الآية السابقة: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ وقول عمير القطامي السابق: وبعد عطاءك .....

ومن أمثلة إضافة المصدر إلى مفعوله، ثم الاتيان بفاعله مرفوعاً، قول الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقـاد الصـيـاريف

وقد عقد ابن مالك هذه المسألة، بقوله:

وبعـد جـره الذي أضـيف له كـحل بنصب أو برفع عـمله

## المسألة الخامسة: حكم تابع ما أضيف إليه المصدر.

إذا أضيف المصدر إلى فاعله، فاعله يكون مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً، ولهذا يجوز في تابعه – نعتاً كان أو معطوفاً وجهان:

**الوجه الأول: جره مراعاة للفظ.**

ومن أمثلته قول لبيد بن ربيعة:

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعـقب حـقـه المظلوم

**الوجه الثاني: جره مراعاة للفظ.**

ومثاله: استفدت من تدريس العالم الكبير. فتدريس مصدر مضاف إلى العالم من إضافة المصدر إلى فاعله، والكبير صفة للعالم وقد جر مراعاة للفظ.

وإذا أضيف المصدر إلى مفعوله، فمفعوله يكون مجروراً لفظاً ومحله النصب، فيجوز في تابعه وجهان:

**الوجه الأول: جره مراعاة للفظ.**

مثاله: حب المجاهد الشجاع عبادة.

فقد أضيف هنا المصدر - وهو: حب - إلى المجاهد وهو المحبوب، فهو مجرور لفظاً، ومحله النصب، وجاء نعته وهو الشجاع، مجروراً مراعاة للفظ.

**الوجه الثاني: نصبه مراعاة للمحل.**

ومن أمثلته قول زيادة العنبري:

**قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا**

وقد أشار ابن مالك إلى هذه المسألة، فقال:

**وجر ما يتبع ما جر ومن راعي في الاتباع المحل فحسن**

وبهذا ينتهي شرح الباب السادس عشر من الدرة، وهو: باب إعمال المصدر، ويليه شرح الباب السابع عشر، وهو: باب الجر.

# بـــاب الجـــر

والجـر بالحـرف بمن، لام، على ... رب وفي، باء وعن كـــاف إلي
منذ، ومـذ حـتى كـذا واو وتا ... في قسم كامنن بعتق للفتى
أو بإضـــافـــة بمعنى اللام ... أو من كلبس ثوب خـز الشـام
أو في كـمكر الليل والختـام ... للدرة الصـــلاة والســـلام
على المصـفى من خيـار العـرب ... مـحـمـد المخـصص المقـرب
والآل والصحب الميامين الحجا ... أبياتها قاف القبول المرتجى

هذا هو الباب السابع عشر (آخر أبواب الدرة) وهو خاص بعوامل الجر.

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

## تمهيد في معنى الجر وسبب التسمية.

الجر في اللغة: الجذب، يقال: جره إذا جذبه.

وإنما سميت حروف الجر لكونها تعمل الجر، كما يقال: حروف النصب للنواصب التي تعمل النصب، وحروف الجزم للجوازم التي تعمل الجزم.

## المبحث الأول: حروف الجر.

وفيه مسائل:

### المسألة الأولى: عدد حروف الجر (٢٠)

وقد ذكر الناظم منها أربعة عشر حرفاً، وهي: (من واللام على ورب وفي الباء وعن الكاف وإلى ومنذ ومذ وحتى والواو والتاء).

ولم يذكر الستة الأخرى وهي: خلا وحاشا وعدا، وكي ولعل ومتى.

وقد استوفاها ابن مالك في الخلاصة، فقال:

**هاك حـروف الجـر وهي من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على**
**مـذ منذ رب اللام كي واو وتا الكاف والبـا ولعل ومـتي**

## المسألة الثانية: أقسام حروف الجر إجمالاً.

وهي أربعة أقسام:

**القسم الأول: ما يعمل في الإسم الظاهر فقط، ولا يعمل في المضمر.**

وهي الأحرف السبعة الآتية: (الكاف، والواو، والتاء، ورب، ومذ، ومنذ، وحتى).

وقد عقد ذلك ابن مالك في الخلاصة فقال:

**بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتـا**

**القسم الثاني: ما يعمل في الظاهر والمضمر.**

وهي سبعة: من وإلى وعن وعلى والباء واللام وفي.

**القسم الثالث: ما هو من أدوات الاستثناء.**

وهي: خلا، وحاشا، وعدا.

وقد سبق أن هذه الثلاثة تأتي أفعالاً فتنصب ما بعدها على أنه مفعول به.

فتقول نجح الطلاب خلا عمرا، وتأتي حروفاً فتجر ما بعدها على أنها حروف جر، فتقول: نجح الطلاب خلا عمرو، فيكون مجروراً بخلا على أنها حرف جر.

وأن (ما) المصدرية إذا سبقت (خلا وعدا) تعين كونهما فعلين وتعين نصب المستثنى بهما، على أنه مفعول به، فتقول: نجح الطلاب ما عدا عمرا، بنصب عمرو على أنه مفعول به لا غير.

بخلاف «حاشا» فإنها تستعمل حرف جر في الكثير المشهورة، مثل: أقبل الركب

حاشا بكر، فحاشا هنا حرف جر، وبكر مستثنى مجرور بها، ويجوز استعمالها فعلاً فتنصب المستثنى بها وجوبا، ولا تصحبها (ما) المصدرية، كما مضى.

**القسم الرابع: ما يعمل الجر على سبيل الشذوذ.**

وهي: كي ولعل ومتى.

**المسألة الثالثة: معاني حروف الجر.**

**أولاً: (من)** ومن معانيها ما يأتي:

**١- التبعيض.**

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٢٩].

**٢- بيان الجنس.**

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢].

**٣- ابتداء الغاية المكانية.**

ومن أمثلتها قوله -تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

**٤- ابتداء الغاية الزمانية.**

كقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]

**٥- البدل.**

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨].

**٦- تكون زائدة للتوكيد، بشروط ثلاثة:**

**الشرط الأول:** أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام.

**الشرط الثاني:** أن يكون مجرورها نكرة.

**الشرط الثالث**: أن يكون فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء: ٢].

وقوله تعالى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨].

وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

وقد جمع ابن مالك معاني (من) في الخلاصة فقال:

**بعض وبين وابتدء في الأمكنة ... بمن وقد تأتي لبدء الأزمنة**

**وزيد في نفي وشبهه فجر ... نكرة كما لباغ من منقر**

وأشار إلى مجيئها بمعنى البدل فيما بعد في قوله: ومن وباء يفهمان بدلاً.

**ثانياً (اللام)**: ومن معانيها ما يأتي:

١- **الملك**: كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

٢- **شبه الملك**: ويسمى الاختصاص - كقولك: الباب للدار والسرج للفرس.

٣- **التعدية**. كقوله تعالى: ﴿هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً﴾ [آل عمران: ٣٨].

٤- **التعليل**. كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٩].

ومنه قول أبي صخر الهذلي:

**وإني لتعروني لذكراك هزة ... كما انتفض العصفور بلله القطر**

٥- انتهاء الغاية. كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

٦- تقوية العامل: لضعفه بسبب تأخره، كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣].

أو كونه فرعاً في العمل، كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] وبعضهم يجعلها هنا زائدة مؤكدة. وقد أشار ابن مالك إلى معاني اللام في قوله:

**واللام للملك وشبهه في ... تعدية أيضا وتعليل قفى**

**وزيد ..... .....**

ثالثاً: (على) ومن معانيها ما يأتي:

١- الاستعلاء. كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢].

٢- الظرفية. كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥].

٣- المجاوزة. كقول القحيف العقيلي:

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

٤- المصاحبة. كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦] أي مع ظلمهم.

٥- وتأتي اسما بمعنى: فوق. كما في قول مزاحم العقيلي:

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

رابعاً: (عن) ومن معانيها:

١- المجاوزة. كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٤]، أي جاوز ذكري إلى غيره وكقولك: سرت عن البلد أي جاوزته.

٢- بمعنى: بعد كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الإنشقاق: ١٩] أي بعد طبق.

٣- الاستعلاء. كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨] أي على نفسه.

٤- التعليل. كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣] أي لأجل قولك.

٥- وتستعمل إسماً بمعنى: جهة. كما في قول قطري بن الفجاءة:

ولقد أراني للرماح رديئة من عين يميني تارة وأمامي

وقد جمع ابن مالك معاني على وعن فقال:

على الاستعلاء ومعنى في وعن بعد تجاوزا عني من قد فطن

وقد تجئ موضع بعد وعلى كما على موضع عن قد جعلا

خامسا الباء. ومن معانيها ما يأتي:

١- **الاستعانة**. كالباء في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾. أي أستعين بالله وكقولك: كتبت بالقلم وضربت بالسيف.

٢- **التعويض**. كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦] أي أخذوا الضلالة عوضًا عن الهدى.

٣- **الإلصاق**. كقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. أي امسحوا رؤوسكم بالماء ملصقين أيديكم بها.

٤- **المصاحبة**. كقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣]. أي سبح ربك تسبيحًا مصاحبًا حمده.

٥- **التبعيض**. (بمعنى من) كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] أي يشرب منها.

ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

**شربن بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لهن نئيج**

أي شربن منه.

٦- **بمعنى عن**. كقوله تعالى: ﴿فَاسْئَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] أي اسأل عنه.

٧- **التعدية**. كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]. فالفعل (ذهب) لازم تعدى إلى معموله بالباء.

٨- **الظرفية**. كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ (١٣٧) وَبِاللَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧]. أي وفي الليل.

٩- **السببية**. كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]. أي بسبب نقضهم.

وقد جمع ابن مالك معاني الباء فقال:

**بالبا استعن وعن عوض ألصق ... ومثل مع ومن وعن بها انطق**

سادساً: «في» ومن معانيها ما يأتي:

١- الظرفية: كقوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ ۝٢ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٢-٤].

٢- السببية: كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤].

ومنه قوله ﷺ: «عذبت إمرأة في هرة .....»[1] أي بسبب حبسها.

وقد أشار في الخلاصة إلى مجئ في والباء للظرفية والسببية في قوله:

..... والظرفية استبن بيا وفي، وقد يبينان السببا

سابعًا: «إلى» وهي لانتهاء الغاية.

كقوله تعالى: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ثامناً: (خلا).

تاسعاً: (حاشا).

عاشراً: (عدا).

حادي عشر: (الكاف) ومن معانيها ما يأتي:

١- التشبيه. كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ﴾ [الحج: ٤٧] أي يشبه ألف سنة.

٢- التعليل. كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي لهدايته إياكم.

٣- وتكون زائدة للتوكيد. كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أي ليس مثله شيء.

---

(١) رواه البخاري (٣٤٨٢)، ومسلم (٢٢٤٢).

٤- **وتكون إسمًا على قلة**. كما في قول الأعشى:

**أتنتهون ولن ينتهي ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل**

**ثاني عشر**: «حتى» وهي لانتهاء الغاية. كقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

وقد أشار ابن مالك إلى حروف الجر التي تكون لانتهاء الغاية، وهي إلى واللام وحتى فقال:

**للانتهـا حتى ولا وإلى** .....

**ثالث عشر**: (مذ).

**رابع عشر**: (منذ).

ويكونان حرفي جر إذا كان ما بعدهما اسما مجروراً.

ويفيدان ابتداء الغاية إذا كان الزمان ماضياً، نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أو منذ يوم الجمعة، أي من يوم الجمعة.

كما يفيدان الظرفية إذا كان الزمان حاضراً، مثل: ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا، أي في يومنا.

**ويكونان اسمين في موضعين:**

**الأول: أن يقع بعدهما إسم مرفوع.**

ويعرب كل منهما مبتدأ والإسم المرفوع خبراً، أو العكس مثل: ما رأيته مذ - أو منذ - يومان.

**الثاني: أن تقع بعدهما جملة فعلية.**

كقول الفرزدق:

**مازال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار**

أو جملة إسمية.

كقول الأعشى:

**ومـازلت أبغي المال مـذ أنا يافع ... وليداً وكـهلاً حين شبت وأمردا**

**وفي حال وقوع جملة بعدهما يعربان ظرفين فقط.**

وقد عقد ابن مالك في الخلاصة معاني مذ ومنذ في قوله:

**ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا ... أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا**

**وإن يجـرا في مـضى فكمن ... هما وفي الحضور معنى في استبن**

**خامس عشر:** (رب) وهي تفيد التكثير كثيراً، والتقليل قليلاً.

ولا تدخل إلا على النكرة، ومن أمثلة مجيئها للتكثير قول الرسول ﷺ: «يا رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة». [رواه البخاري (٢ / ٦٢) والترمذي (٢١٩٦)، وأحمد (٦ / ٢٩٧)].

ومن شواهده قول امرئ القيس:

**ألا رب خصم فيك ألوى رددته ... نصيح على تعذا له غير مؤتل**

ومن أمثلة مجيئها للتقليل قول الشاعر:

**ألا رب مـولود وليس له أب ... وذي ولد لم يلده أبوان**

وشذ جر رب ضمير الغيبة، كما في قول الشاعر:

**واهٍ رأبت وشيكا صدع أعظمه ... وربه عطبا أنقذت من عطبة**

وقد أشار ابن مالك في الخلاصة إلى أن رب تجر النكرة، ولا تجر الضمير إلا تزراً، فقال:

**.....وبـرب منكراً .....**

**ومـا روى من نحـو ربه فتى تـزر .....**

**سادس عشر:** «الواو» وهي تفيد القسم، وتدخل على لفظ الجلالة وغيره.

كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الانعام: ٢٣].

وقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١، ٢].

**سابع عشر**: «التاء» وهي تفيد القسم، ولا تدخل إلا على لفظ الجلالة.

كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وسمع جرها لفظة: (رب) مضافا إلى الكعبة، قالوا: ترب الكعبة. وإليه أشار ابن مالك بقوله: **(والتاء لله ورب) ولا يذكر فعل القسم مع الواو والتاء.**

فلا يقال: أقسم والله. ولا: أقسم تالله.

**ثامن عشر**: «كي» وتكون حرف جر في موضعين:

**الموضع الأول: أن تدخل على (ما) الإستفهامية.**

كقولهم: كيمه؟ أي لمه؟

**الموضع الثاني: أن تدخل على (ما) المصدرية.**

كما في قوله قيس بن الخطيم:

**إذا أنت لن تنفع فصر فإنما نصيح على تعذا له غير مؤتل**

**تاسع عشر**: (متى) في لغة هذيل، وهي لابتداء الغاية كقول أبي ذؤيب الهذلي:

**شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج**

**عشرون**: (لعل) في لغة عقيل.

وهي حرف جر زائدة تفيد التوكيد، كقول الشاعر:

**لعل الله فضلم علينا بشيء إن أمكم شريم**

## المسألة الرابعة: الحروف التي تزاد بعدها (ما) وعملها.

حروف الجر التي تزاد بعدها (ما) خمسة: ثلاثة لا تكفها ما عن العمل، وهي: (هن، وعن والباء).

مثال زيادتها بعد: (من) قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥].

ومثال زيادتها بعد: (عن) قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]

واثنان تكفهما عن العمل غالباً، وهما: (رب والكاف). ويدخلان حينئذ على الجمل.

مثال كفها للكاف، قول نهشل بن حري:

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

ومثال كفها لرب، قول جذيمة الأبرش:

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

وقد تزاد (ما) بعد الكاف ورب فلا تكفهما عن العمل وهو قليل مثال عمل رب مع زيادة ما بعدها قول عدي الغساني:

ربما ضربة بسيف صقيل بين بصري وطعنة نجلاء

ومثال عمل الكاف مع زيادة (ما) بعدها، قول عمرو بن براقة الهمداني:

وتنصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم

وقد عقد بن مالك في الخلاصة هذه المسألة، فقال:

وبع من وعن وباء وزيد ما فلم تعق عن عمل قد عُلما

وزيد بعد رب والكاف فكف وقد تليهما وجر لم يكف

## المسألة الخامسة: حذف حروف الجر وبقاء عملها.

يجوز حذف بعض حروف الجر، وبقاء عملها في الإسم المجرور.

وهي قسمان:

### القسم الأول: يعمل - مع حذفه - قياساً، وهو: حرفان:

الحرف الأول: رب وله ثلاث حالات:

الحالة الأولى: يكون حذفه فيها شائعاً.

وذلك بعد الواو، كقول امرئ القيس:

**وليل كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي**

أي ورب ليل.

**الحالة الثانية: يكون حذفه فيها كثيراً ولكنه أقل من الأولى.**

وذلك بعد الفاء، كقول امرئ القيس أيضاً:

**فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فأليهبتها عن ذي تمائم محول**

أي فرب مثلها.

**الحالة الثالثة: يكون حذف رب فيها قليلاً.**

وذلك بعد: (بل)، كقول رؤية بن العجاج:

**بل مهمة قطعت بعد مهمه.**

**الحرف الثاني: (من) المحذوفة بعد كم.**

في قولهم: بكم درهم اشتريت. أي بكم من درهم.

**والقسم الثاني: يعمل سماعا، وهو ما عدا الحرفين المذكورين.**

ومن أمثلته قول الفرزدق:

**إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع**

ومنه قول رؤية – لمن قال له: كيف أصبحت؟: خير والحمد لله.

وإلى هذه المسألة أشار ابن مالك في الخلاصة، فقال:

**وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل**

**وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا**

## المبحث الثاني: الجر بالإضافة

وفي هذا المبحث تمهيد وثلاث مسائل:

### التمهيد:

**الإضافة لغة**: الإمالة، يقال: أضفت ظهري إلى الحائط: أي أملته.

ضم اسم إلى آخر بتنزيله مع الأول منزلة التنوين.

ويسمى الإسم الأول مضافاً، والثاني مضاف إليه.

وعامل الجر في المضاف إليه هو المضاف.

فإذا قلت، هذا سبط رسول الله ﷺ، كان العامل في المضاف إليه، وهو رسول، المضاف، وهو: سبط، والعامل في لفظ الجلالة، وهو المضاف إليه، رسول وهو المضاف ....

### المسألة الأولى: معاني الإضافة.

للإضافة ثلاثة معان:

**أولها: أن تكون بمعنى (اللام) وهذا المعنى هو الغالب.**

وضابط هذا المعنى أن يصلح تقديرها باللام، كقولك: هذه دار زيد، وذلك هو قصر السلطان، وهذا سيف خالد، فإن المعنى فيها كلها، هذه دار لزيد، وذلك قصر للسلطان، وهذا سيف لخالد، وكقوله تعالى: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم﴾ [الحشر: ٢]. أي بيوتا لهم.

**ثانياً: أن تكون بمعنى: (من).**

وضابط هذا المعنى: أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف. نحو: هذا خاتم حديد، فإنه يصح أن يقال: خاتم من حديد وهذا ثوب صوف، فإنه يصح أن يقال: ثوب من صوف، وهذا باب خشب، فإنه يصح أن يقال: باب من خشب.

**ثالثها: أن تكون بمعنى (في).**

وضابط هذا المعنى: أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، كقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] أي في أربعة أشهر. وقد بين الناظم هذه المسألة، في قوله:

**أو بإضـــافـــة بمعنى اللام أو من كلبس ثوب خـز الشـام**

**أو في كـمكر الليل ..... .....**

أي والجر بإضافة، فهو معطوف على قوله: والجر بالحرف في أول الباب. ثم بين معاني الإضافة، فذكر أنها تكون بمعنى (اللام) أو (من) أو (في).

**ومثل بثلاثة أمثلة، كل واحد منها لمعنى من المعاني الثلاثة:**

**المثال الأول:** قوله: لبس ثوب خز الشام، وفي هذا المثال ثلاث مضافات:

**المضاف الأول:** لبس المضاف إلى ثوب، والإضافة فيه بمعنى اللام، إذ يصح أن يقال: لبس الثوب.

**المضاف الثاني:** ثوب المضاف إلى خز، والإضافة فيه بمعنى: من، إذ يصح أن يقال: ثوب من خز، لأن المضاف جنس للمضاف إليه.

**المضاف الثالث:** خز المضاف إلى الشام، وهو بمعنى اللام إذ يصح أن يقال: ثوب خز منسوب للشام.

**المثال الثاني:**

قوله كمكر الليل، ولعله يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبا: ٣٣] أي مكركم في الليل والنهار.

**وإنما كانت الإضافة بمعنى اللام أكثر من غيرها لأمرين:**

**الأمر الأول:** إجماع النحاة عليها.

**الأمر الثاني:** أنه إذا لم يصح تقديرها بمن أوفى، وجب تقديرها باللام.

ولم يتعرض الناظم لغيرها من مسائل الإضافة وسنذكر منها مسألتين أخريين.

**المسألة الثانية: ما يحذف من المضاف من أجل الإضافة.**

يحذف وجوباً من المضاف تنوينه إن كان مفرداً منصوباً ونونه إن كان مثنى أو جمع مذكر سالماً.

**مثال المفرد المنصرف**: قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [المائدة: ١٢٠]. فقد حذف التنوين من المضاف وهو: (ملك) بسبب إضافته إلى السماوات. ومثله قوله تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١]. فقد حذف التنوين من المضاف، وهو: أمر بسبب إضافته إلى لفظ الجلالة.

**ومثال المثنى**: الذي حذفت نونه بسبب إضافته، قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]. فقد حذفت النون من يدا التي أصلها: يدان، بسبب إضافتها إلى أبي.

**ومثال جمع المذكر السالم** الذي حذفت النون بسبب إضافته قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥]. فقد حذفت النون في: المقيمي لإضافته إلى الصلاة.

وقد عقد ابن مالك هذه المسألة في الخلاصة بقوله:

**نونا تلي الاعـــراب أو تنوينًا  مما تضيف احذف كطور سينا**

**المسألة الثالثة: أقسام الإضافة.**

**الإضافة قسمان:**

**القسم الأول: الإضافة المحضة، وتسمى الإضافة المعنوية.**

وهي التي تكسب المضاف تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفًا مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]. فكلمة زلزلة وهي المضافة، اكتسبت التعريف من المضاف إليه، وهي الساعة، ولو لم تضف إليها لكانت نكرة لا يدري ما نوعها؟

وتكسبه تخصيصاً إن كان المضاف إليه منكراً.

كقوله تعالى: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [يوسف: ٣٧].

فقد أضيف لفظ ملة إلى قوم والمضاف إليه ليس معرفة بل هو نكرة، ولهذا لم يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف، وإنما اكتسب منه التخصيص.

**القسم الثاني: الإضافة اللفظية**، وتسمى الإضافة غير المحضة وضابط هذا القسم: أن يكون المضاف وصفا يشبه الفعل المضارع.

وهو كل إسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو صفة مشبهة، مع كونه عاملاً في المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٢﴾ غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ [غافر: ٢، ٣]. فغافر وقابل اسما فاعل مضافان إلى معموليهما، وهما: الذنب والتوب، ومع أن المضاف إليهما معرفتان فإن المضافين لم يكتسبا منهما تعريفاً، وشديد صفة مشبهة، أضيفت إلى العقاب، وهو فاعل في المعنى، ومع أنه معرفة فإن المضاف لم يكتسب منه تعريفاً.

ومما يدل على أن المضاف في هذا القسم - وهو الإضافة اللفظية - لا يكتسب من المضاف إليه تعريفاً ولا تخصيصاً. وقوعه وصفا للنكرة مع إضافته إلى معرفة، كقوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

فلو كان المضاف، وهو بالغ يتعرف بإضافته إلى المعرفة لما صح أن يكون نعتاً لقوله: هديا، لأنه نكرة والنكرة لا توصف بالمعرفة، فلما أضيف (بالغ) إلى المعرفة وصار نعتاً للنكرة علم أنه لم يكتسب من المضاف إليه المعرفة تعريفاً.

وقد عقد ابن مالك هذه المسألة في الخلاصة، بقوله:

| | |
|---|---|
| ..... واخصص أولا | أو أعطه التعريف بالذي تلا |
| وإن يشابه المضاف يفعل | وصفا فعن تنكيره لا يعزل |
| كرب راجينا عظيم الأمل | مروع القلب قليل الحيل |
| وذي الإضافة اسمها لفظية | وتلك محضة ومعنوية |

## المبحث الثالث: الجر بالتبعية:

وهو أن يكون المجرور تابعاً لغيره في الجر.

والتوابع خمسة وهي: النعت، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق.

ولعل الناظم لم يذكر - هنا - هذا الحديث اكتفاءاً بقوله فيما سبق: (إذا كل تابع فكالمتبوع). لأن قوله: (إذ كل تابع فكا المتبوع). واضح في أن للتابع حكم المتبوع في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً.

ومن أمثلة جر النعت التابع لمنعوته، قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فـ (الرحمن الرحيم) مجروران لأنهما نعتان للفظ الجلالة المجرور، فهما مجروران بالتبعية.

ومن أمثلة جر التوكيد، قوله تعالى: ﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [يوسف: ٩٣].

ومن أمثلة البدل، قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ﴾

[يوسف: ٣٨].

ومن أمثلة جر عطف البيان، قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾

[إبراهيم: ١٦].

ومن أمثلة حرف عطف النسق قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

[الفتح: ١٤].

# الخاتمة

.....والختام للدرة الصلاة والسلام
على المصطفى من خيار العرب محمد المخصص المقرب
والآل والصحب الميامين الحجا أبياتها قاف القبول المرتجى

وبالصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه، ختم الناظم منظومته: (الدرة اليتيمة).

كما سبق أن بدأها بالبسملة والحمد له والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ، وقد سبق الكلام على ذلك في بداية هذا الشرح.

وقوله - هنا -: (**على المصطفى من خيار العرب**) لعله يشير إلى ما ثبت في ذلك من حديث واثلة بن الأسقع، رضي الله عنه، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم**». وعندما سأل هرقل أبا سفيان - وكان من أشد الناس كراهة للرسول ﷺ - عن نسبه: كيف نسبه فيكم؟ أجابه أبو سفيان بقوله: هو فينا ذو نسب، وكان من رد هرقل على أبي سفيان: سألتك عن نسبه؟ فذكرت أنه فيكم ذو نسب فكذلك الرسل تبعث في نسب قومها.

فهو ﷺ صفوة صفوة خيار العرب في النسب كما أنه صفوة صفوة الأنبياء في الرسالة.

وقوله: (المخصص)، إشارة إلى ما خصه الله تعالى به على سائر الأنبياء، وأهم ذلك: عموم رسالته لسائر الخلق ودوامها إلى أن تقوم الساعة، وحفظ دينه بحفظ كتابه من التغيير والتبديل الحاصلين في الكتب السابقة وشفاعته في الموقف

العظيم التي يعتذر عنها غيره من الأنبياء يوم القيامة، وغير ذلك من خصائصه التي لم ينلها أحد قبله من أنبياء الله ورسله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وقوله: (المقرب) يعني المقرب إلى الله تعالى، ومن أقرب إلى الله من خاتم رسله الذي كان خلقه القرآن؟! وهو الذي خاطبه الله تعالى بقوله: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ ﷺ تسليماً كثيراً.

و(الميامين) جمع ميمون، وهو الرجل المبارك.

والحجا: العقل، أي إن آل الرسول وصحبه ﷺ ذوو عقول مباركة وآراء سديدة، والدليل على ذلك اتباعهم لهداه واقتداؤهم به، وتزكية الله لهم في كتابه وتزكية رسوله في سنته، كما هو معلوم.

وقوله: (أبياتها قاف القبول) أي إن عدد أبياتها (١٠٠) كما هو معلوم من دلالة كل حرف من الحروف الأبجدية على رقم معين، الزلف يرمز به للرقم: (١) والباء للرقم: (٢) وهكذا ... وأبيات المنظومة - بمقدمتها وخاتمتها - تزيد عن المئة بيت واحد، وقد جرت أساليب العرب على إسقاط الكسور، فزيادة الواحدة أو الأكثر قليلاً لا تخل بإطلاق المائة عليها.

**و(أل) في القبول عهدية أشار بها الناظم إلى قوله في المقدمة: (أرجو لها حسن القبول قيمه).**

أي القبول الذي رجوته من قبل، والمرتجى اسم مفعول ارتجى، يقال: رجاه وارتجاه وترجاه بمعنى واحد. والظاهر أن الناظم أراد من حسن القبول في المقدمة، والقبول المرتجى في الخاتمة. أن يقبل الله تعالى منه عمله في هذه المنظومة، التي قصد بها تعليم الناشئة علم النحو الذي يمكنهم من فهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ويجوز أن يكون قصد حسن القبول من طلبة العلم بالإقبال على حفظها وفهمها، كما يجوز أن يقصد الأمرين معاً، ولعل الله تعالى حقق للناظم رجاؤه بإقبال طلبة العلم على حفظ منظومته هذه، وقد يكون هذا الشرح مما حقق له به رجاؤه والله تعالى أعلم.

**وبهذا انتهى شرح هذه الدرة (غيث الديمة) الذي أرجو - كما رجا الناظم - أن يجعله الله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبله مني ويكتب لي به الأجر الجزيل.**

كما أرجو أن يوفق تعالى طلبة العلم لحفظ هذه المنظومة والإستعانة على فهمها وفهم القواعد المكملة لها من هذا الشرح الذي بذلت فيه جهدي، حرصاً مني على ما يحرص عليه الناظم من تقويم ألسنة الراغبين في التخلص من عيوب اللحن في لغة القرآن الكريم وغيره، مع الفهم السليم لمعاني العربية من مصادرها.

وصلى الله على سيدنا محمد وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

# فهرس الموضوعات


| الموضـــــوع | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | ٥ |
| ترجمة الناظم | ٩ |
| منظومة الدرة اليتيمة | ١٥ |
| المقدمة | ٢١ |
| باب حد الكلمة | ٢٦ |
| تعريف الكلام | ٢٦ |
| المبحث الأول: الكلام والكلمة والقول والكلم | ٢٧ |
| المسألة الأولى: ما يتألف منه الكلام | ٢٧ |
| المسألة الثانية: معنى الكلمة والقول والكلام والكلم | ٢٩ |
| المسألة الثالثة: أقسام الكلمة | ٣١ |
| المسألة الرابعة: تعريف اسم | ٣١ |
| المسألة الخامسة: تعريف الفعل | ٣٢ |
| المسألة السادسة: تعريف الحرف | ٣٢ |
| المسألة السابعة: علامات الاسم | ٣٣ |
| العلامة الأولى: التنوين | ٣٤ |
| أنواع التنوين الذي يكون علامة الاسم | ٣٤ |
| الأول: تنوين التمكين | ٣٤ |
| الثاني: تنوين التنكير | ٣٥ |
| الثالث: تنوين المقابلة | ٣٥ |
| الرابع: تنوين العوض | ٣٦ |

| الموضـــــوع | الصفحة |
| --- | --- |
| العلامة الثانية : الجر | ٣٨ |
| أمثلة لأنواع الجر المميزة الاسم | ٣٩ |
| العلامة الثالثة : النداء | ٣٩ |
| أمثلة لدخول حرف النداء على الأسماء | ٤٠ |
| العلامة الرابعة : قبول دخول أل | ٤٠ |
| العلامة الخامسة : الإسناد | ٤١ |
| المبحث الثاني : أنواع الفعل وعلاماته | ٤٣ |
| المسألة الأولى : أنواع الفعل | ٤٣ |
| النوع الأول : الفعل المضارع | ٤٣ |
| النوع الثاني : الفعل الماضي | ٤٤ |
| النوع الثالث : فعل الأمر | ٤٤ |
| علامة الفعل والحرف | ٤٥ |
| الفعل المضارع | ٤٥ |
| وعلامة المضارع | ٤٥ |
| أما الفعل الماضي | ٤٥ |
| أما علامة فعل الأمر | ٤٥ |
| باب أقسام الإعراب | ٤٧ |
| الإعراب في اللغة | ٤٧ |
| إعراب الاسم الصحيح والمعتل | ٤٩ |
| أولاً : حكم الاسم المعتل | ٤٩ |
| حروف العلة ثلاثة | ٤٩ |
| إعراب المعتل | ٥٠ |

| الموضـــــوع | الصفحة |
|---|---|
| علة بناء الاسم | ٥١ |
| حكم الفعل المعتل والصحيح | ٥٢ |
| حالة النصب | ٥٣ |
| حالة الجزم | ٥٣ |
| باب إعراب المفرد وجمع التكسير وما لا ينصرف | ٥٥ |
| أولاً: المفرد وجمع التكسير | ٥٥ |
| ثانياً: ما لا ينصرف | ٥٥ |
| باب الأسماء الخمسة | ٥٩ |
| شروط إعراب الأسماء الخمسة | ٥٩ |
| باب المثنى | ٦٢ |
| فصل حكم هذان، وهاتان، واللذان، واللتان | ٦٥ |
| باب جمع المذكر السالم | ٦٦ |
| إعراب جمع المذكر السالم | ٦٦ |
| فصل الملحق بجمع المذكر السالم | ٦٧ |
| شروط الجمع | ٦٧ |
| باب جمع المؤنث السالم | ٧٠ |
| إعراب جمع المؤنث السالم | ٧٠ |
| إعراب بيت الناظم | ٧١ |
| باب الأفعال الخمسة | ٧٣ |
| باب قسمة الأفعال | ٧٥ |
| أولاً: حكم الفعل الماضي والأمر | ٧٥ |
| حكم الفعل المضارع | ٧٨ |

| الموضـــــوع | الصفحة |
|---|---|
| إعراب الفعل المضارع | ٨١ |
| ثانياً: نصب الفعل المضارع (بلن – وكي – وإذن) | ٨٣ |
| أولاً: مواضع إضمار (أن) جوازاً | ٨٨ |
| ثانياً: مواضع إضمار (أن) وجوباً | ٩١ |
| الموضعان الرابع والخامس: (بعد الواو والفاء) | ٩٤ |
| الفرق بين التمني والترجي | ٩٥ |
| حكم جواب الطلب إذا سقطت الفاء منه | ٩٧ |
| باب الجوازم | ٩٨ |
| أولاً: ما يجزم فعلاً واحداً | ٩٨ |
| ثانياً: لا الطلبية | ٩٩ |
| حكم اللام بعد حروف العطف | ٩٩ |
| ثالثاً: لما | ٩٩ |
| رابعاً: (لم) | ١٠٠ |
| حكم دخول همزة الاستفهام على (لم) | ١٠٠ |
| ثانياً: ما يجزم فعلين | ١٠٢ |
| باب النكرة والمعرفة | ١٠٦ |
| أولاً: تعريف النكرة | ١٠٦ |
| تعريف الناظم للنكرة أفاد فائدتين | ١٠٦ |
| ثانياً: المعرفة | ١٠٧ |
| الضمير | ١٠٧ |
| تقسيم الضمائر من حيث الإعراب | ١٠٨ |
| حكم مثنى الموصول | ١١١ |

| الموضـــــوع | الصفحة |
| --- | --- |
| باب المرفوعات من الأسماء | ١١٣ |
| أولاً: باب الفاعل | ١١٣ |
| أحكام الفاعل | ١١٣ |
| ثانياً: النائب عن الفاعل | ١١٥ |
| ثالثاً ورابعاً: المبتدأ والخبر | ١١٦ |
| خامساً وسادساً: اسم كان واسم (ما) العاملة عمل (ليس) | ١١٨ |
| سابعاً وثامناً: (خبر إن) و(خبر لا) العاملة عمل (إن) | ١١٩ |
| تاسعاً: التوابع المرفوعة | ١١٩ |
| باب المنصوبات من الأسماء | ١٢١ |
| أولاً: المفعول به | ١٢١ |
| ثانياً وثالثاً: المصدر ونائبه | ١٢١ |
| رابعاً وخامساً: ظرف الزمان وظرف المكان | ١٢٢ |
| خامساً: الحال | ١٢٣ |
| شروط الحال وصاحبه | ١٢٣ |
| سادساً: التمييز | ١٢٤ |
| سابعاً: الاستثناء | ١٢٤ |
| باب المنادى | ١٢٦ |
| المسألة الأولى: تعريف المنادى | ١٢٦ |
| المسألة الثانية: العامل في المنادى | ١٢٧ |
| المسألة الثالثة: حروف النداء واستعمالاتها | ١٢٧ |
| المسألة الرابعة: حذف حرف النداء | ١٢٨ |
| المسألة الخامسة: أقسام المنادى من حيث الإعراب والبناء | ١٢٨ |

| الموضـــــوع | الصفحة |
| --- | --- |
| المسألة السادسة: بناء المنادى على الضم أو الفتح | ١٣٠ |
| المسألة السابعة: الجمع بين حرف النداء و( أل ) | ١٣١ |
| باب المفعول به | ١٣٢ |
| المسألة الأولى: تعريف المفعول به | ١٣٢ |
| القيد الأول: كون المفعول به اسماً | ١٣٢ |
| القيد الثاني: كون المفعول به فضلاً | ١٣٣ |
| القيد الثالث: كون الواو هي المفيدة للمعية | ١٣٣ |
| القيد الرابع: كون الواو تفيد التنصيص على المعية | ١٣٣ |
| المسألة الثانية: العامل في المفعول معه | ١٣٣ |
| المسألة الثالثة: حالات الإسم الواقع بعد الواو | ١٣٤ |
| باب خبر كان وأخواتها | ١٣٦ |
| باب خبر إن وأخواتها | ١٣٧ |
| باب اسم ( لا ) النافية للجنس | ١٤٤ |
| باب مفعولا: ظن وأخواتها | ١٤٩ |
| باب إعمال إسم الفاعل | ١٥٦ |
| باب إعمال المصدر | ١٦٢ |
| باب الجر | ١٦٦ |
| المبحث الأول: حروف الجر | ١٦٦ |
| المبحث الثاني: الجر بالإضافة | ١٧٨ |
| المبحث الثالث: الجر بالتبعية | ١٨٢ |
| الخاتمة | ١٨٣ |
| الفهرس | ١٨٧ |